

على المالك عدلين ادريس خلا فالشيخ في ط و لعله مناه على ان
 ملك من الميراث فيه شرط قال في الغائب لم يجرها على الغائب
 ايتم ولومات الميراث قبل الهلاك وكان من اهل الوجوب ولي
 عبد فيبيع في الدين فتي وجوب الخراج فطرة على الميراث وجهان
 على انتقال الزكاة الى الوارث او كونها على حكم مال الميت وقطع
 الشيخ والمحقق بعد وجوبها وقطع الفاضل بالوجوب ولو
 الميراث بعد قبل الهلاك فقبل الميراث له بعبارة فتي الوجوب على
 الورثة او على الميراث له وجهان مبيان على ان القبول هل
 هو تامل ام كاستف فعلا الاول الزكاة على الوارث وعلى الشا
 على الميراث له وقال الشيخ لا زكاة على الميراث لان ملك الوارث
 تمنعه الوصية وملك الميراث له يمنعها من القبول فكان على حكم
 مال الميت ولو وهب له عبد فمات بعد القبول وميض الوارث
 قبل الهلاك فتي وجوب فطرة على الوارث وجهان مبيان على
 بطلان الهبة بموت قبل القبض او عدمه وهو مبني على ان القبض
 هل يشترط في انعقادها او لا وصحتها والشيخ في احد قوليه الوجوب
 وكذا الوضوء الميراث بعد الهلاك او تأخر قبض الموهوب له
 عن الهلاك والميراث بعد الهلاك فاهل شوال في زمان خيام الاجل

ففي وجوب الفطرة على البائع والمشتري وجهان مبيان على البيع
 يملك بماذا واختار في فت الوجوب على البائع لانه ملكه ولو
 لو تلف كان من ماله قاله وكذا لو كان الخياط البائع او لها ولو
 زاد خيارا للمشتري على ثلثة ففطرة على المشتري عن ذراه ولا يشترط
 في وجوب الفطرة والمققة على الولد الرمانية وكذا الوالد ولو
 صلح المملوك مقصودا اي مقعدا اعتق ولا تقف له ولا فطرة على
 المولى ولو سلم عبد الكافر لم يكلف الخراج فطرة ولو اخرجت الزوجة
 عن نفسها باذن الزوج صح والا فلا على الاصح ولو كان العبد بين
 شركيين فصاعدا اختلفوا في الفطرة وقال الشافعي لا فطرة
 عليهم ولو اشترك العبد بين اثنين فكذلك على الاصح ولو اختلف
 اقوات المولى جازيلا ففطرهم في الخراج ولو اختلفوا في الفطرة
 فن يخرج المختلف مطلقا وهو قوي ولو بها بالوايلان فاتفقوا
 في نوبة احد هالم يتحقق بالفطرة وكذا الوهايا البعض مولا ولو
 صافت الزكاة عن فطرة الرقيق والدين قسمت بالخصم ولو كان
 مزوج لمرة او لامة معبرا او مملوكا فلا فطرة على احد عن الشيخ في
 فت وط وقال ابن ادريس يجب على الزوجة والمولى وفي فت ان
 بلغ الامسار الى حد يسهط معه تقف الزوجة بان لا يفيض الميراث

ففي